الأمم المتحدة

DP/FPA/2022/6/Add.1

Distr.: General
4 April2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2022

6 – 10 يونيو 2022، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – التدقيق الداخلي والتحقيق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

ملحق

المحتويات

صفحة

التقرير السنوي للّجنة الاستشارية المعنية بالرقابة 2021 2

ملاحظة: تتوفر اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان على الإنترنت بالإضافة إلى هذا التقرير على موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ملاحظة: جهز صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الوثيقة الحالية برمتها.

22-06920 (A) 100522 110522

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير السنوي للّجنة الاستشارية المعنية بالرقابة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

اللجنة الاستشارية الرقابية

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2021

I. الهدف

1. هذا التقرير موجه للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ويوفر ملخصًا للأنشطة ومشورة اللجنة الاستشارية الرقابية ("OAC، أو اللجنة") لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أثناء 2021. وهو مقدم وفقًا للبند 13 من شروط المرجع المعتمدة في 2021، ووفقًا للفقرة 25 (ج) من القسم الرابع، والقسم الفرعي الأول من سياسة المراقبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

II. أنشطة اللجنة الاستشارية الرقابية لعام 2021

2. أعضاء اللجنة الاستشارية الرقابية. يُعين أعضاء اللجنة لمدة ثلاثة أعوام، قابلة للتجديد مرة واحدة. يمتلك أعضاء اللجنة خبرة في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإشراف والحوكمة والإدارة المالية ورفع التقارير والأخلاقيات والتحقيقات والتدقيق الداخلية والتقييم والتطوير وأمور البرنامج. أعضاء اللجنة جميعًا من خارج صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومستقلين عن إدارته. أعضاء اللجنة حتى 30 يونيو 2021، تم تعيينهم جميعًا في 2017، هم: السيد آريال فيسزبين (الأرجنتين)، والسيد إدوارد أوكو (كينيا)، والسيدة إينيري كوينونيس (المملكة المتحدة)، والسيد لويس وونج (أستراليا). شغلت السيدة كوينونيس منصب رئيس اللجنة منذ 2017. اعتبارًا من 1 يوليو، سيكون أعضاء اللجنة السيد فايز شودري (بنغلاديش)؛ السيد ستيفن كاتس (المملكة المتحدة)؛ السيدة نيارادزايي جومبونزفاندا (زيمبابوي)؛ السيدة كوميكو ماتسورا–مولير (اليابان)؛ والسيد لوين وونغ (أستراليا). شغل السيد وونغ منصب رئيس اللجنة منذ أغسطس 2021.

3. وكالة أعضاء اللجنة. توافقًا مع الممارسة الفضلى، أوصت اللجنة أن تكون المواعيد الجديدة متداخلة لضمان السلاسة التاريخية. وافق السيد وونغ على مواصلة العمل في اللجنة في حين كان الأعضاء الأربعة الآخرين معينين مؤخرًا.

4. الاجتماعات. بسبب الجائحة، عقدت اللجنة ثلاث اجتماعات افتراضية (في 5 و7 و9 أبريل؛ و21 و23 و25 يونيو؛ و30 أكتوبر و1–3 نوفمبر). بالإضافة إلى تنظيم دورة تعريفية لأعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (OAC) الجدد في 30 سبتمبر و5 أكتوبر. تضمن الأفراد المدعوين إلى الأقسام ذات الصلة بالاجتماعات، من بين آخرين، المدير التنفيذي، نواب المديرين التنفيذين (الإدارة) ونواب المديرين التنفيذيين (البرنامج)؛ الإدارة العليا للبرنامج والعمليات؛ المدير؛ مكتب خدمات التدقيق والتحقيق (OAIS)؛ المدير، مكتب التقييم؛ مستشار شؤون الأخلاقيات؛ المدير، قسم خدمات الإدارة؛ مدير قسم السياسات والإستراتيجيات؛ مدير قسم الاتصالات والشراكة الإستراتيجية؛ مدير مكتب الشؤون الإنسانية؛ مدير قسم الموارد البشرية؛ المستشار القانوني؛ المنسق، الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي؛ وممثلي مجلس المدققين. عقدت اللجنة أيضًا اجتماعات خاصة مع مدير مكتب خدمات التدقيق والتحقيق ومدير مكتب التقييم ومستشار شؤون الأخلاقيات وممثلي مجلس المدققين.

5. الاختصـــاصـــات. بعد المراجعة الإدارية المتعمقة، وعقب التعليقات من اللجنة، تم اعتماد الاختصاصات المنقحة للجنة بواسطة المدير التنفيذي في مايو 2021. وتمثل الغرض الرئيسي من المراجعة في تقديم التوصـيات في تقرير وحدة التفتيش المشـتركة (JIU)، اسـتعراض لجان الرقابة والتدقيق في نظام الأمم المتحدة (JIU/2019/06)، لتعزيز اللجنة الاسـتشـارية المعنية بالرقابة لتحسـين الاسـتفادة من الدور الاستشاري المهم للكيان، ولموافقة العناصر الإدارية مع المنظمات الشريكة للأمم المتحدة.

6. المجلس التنفيذي. لإتاحة الفرصـة لأعضـاء المجلس التنفيذي لطرح الأسـئلة عن التقرير السـنوي للجنة لعام 2020، حضـر رئيس اللجنة الدورة السـنوية للمجلس التنفيذي في يونيو 2021، وحضـر عضـو باللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة الدورة غير الرسمية بشأن تقرير مكتب خدمات التدقيق والتحقيق المُرسل إلى المجلس التنفيذي في مايو 2021.

7. تقديم التقارير. أعدت اللجنة مذكرات عن كل من اجتماعاتها ووفرت المشـــورة بناء على مداولات اللجنة، إضافة إلى التقارير المكتوبة أو الشفهية الموجهة للمدير التنفيذي عن نتائج الاجتماعات.

8. التوصـــيات. قدمت اللجنة توصـــيات واقتراحات لإدارة صـــندوق الأمم المتحدة للسـكان في أثناء اجتماعاتها وتابعت تنفيذها من تلك النقطة.

9. التقييم الســـنوي المعني بكفاءة اللجنة. لقد قررت اللجنة عدم إجراء تقييم ذاتي بشـــأن كفاءتها لعام 2021، بما في ذلك بسـبب التغيير في عضـويتها منتصـف العام. كما قامت اللجنة بتأجيل التقييم الخارجي المقرر إجراؤه لعام 2020، تماشيًا مع التوصية رقم 6 التابعة لوحدة التفتيش المشتركة بشأن مراجعتها لشؤون لجنتي الرقابة والتدقيق التابعتين للأمم المتحدة[1]، حتى توافق شـــبكة اللجان الاســـتشـــارية فيما يتعلق بالرقابة/التدقيق التابعة للأمم المتحدة على نهج مشترك واختصاصات مشتركة.

10. الزيارات الميدانية. بسبب الجائحة، لم تقم اللجنة بأي زيارة ميدانية في عام 2021.

III. الرسائل والتحديات الرئيسية

11. الخطـة الإســـتراتيجيـة والميزانيـة المتكـاملـة، 2022–2025. اطلعت اللجنـة على إعداد الخطـة الإسـتراتيجية الجديدة، 2022–2025، والتي حصـلت على الثناء لوضـوح أهدافها وتركيزها، بالإضـافة إلى إعداد الميزانية المتكاملة ذات الصـلة، 2022–2025. وأشـارت اللجنة إلى الأثر الذي خلفته الجائحة على تحقيق النتائج التحويلية الثلاث. عقب المصادقة عليها من قبل المجلس التنفيذي، أخطرت اللجنة بخطة لمدة 100 يوم تؤدي إلى تنفيذها. كما أثنت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة على صندوق الأمم المتحدة للسكان بسبب الجهود الكبيرة المبذولة لتسريع تحقيق الأهداف التحويلية الثلاث بموجب الخطة الإستراتيجية، 2018–2021، والخطوات التي اتخذت لزيادة السرعة بموجب الخطة الإستراتيجية الجديدة. يتضمن ذلك، على سبيل المثال لا الحصـــر، الجهود المبذولة لإعداد وتطبيق نُهج وعمليات مبتكرة، وإقامة شـــراكات جديدة ومتنوعة للنتائج، وتعزيز الاســـتجابات الإنســـانية، والاســـتجابة بقوة للجائحة، وزيادة التركيز على تمويل جدول عمل المؤتمر الدولي للســـكان والتنمية (ICPD) وتطبيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة برمجة فعالة من حيث التكلفة. أشـارت اللجنة الاسـتشـارية المعنية بالرقابة إلى أهمية احتفاظ صـندوق الأمم المتحدة للسكان بالمهارات المناسبة والموظفين المناسبين، في البلدان المتوسطة الدخل، لتوفير الدعم اللازم

(1) JIU/REP/2019/6 – التوصية رقم 6.

لبلدان البرنامج على نحوٍ فعال. كما أشـارت اللجنة إلى أنه عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الخطة الإسـتراتيجية الجديدة، تكون الرقابة عنصـرًا رئيسـيًا في الحفاظ على الثقة لدى الدول الأعضـاء، والمتبرعين، والعامة على نطاق أعم وأوسع.

12. الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي (PSEA/SH). أشارت اللجنة إلى تقدير العمل الهائل الجاري تنفيذه في الحماية من الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين والتحرش الجنسـي، داخل صـندوق الأمم المتحدة للسـكان ومن خلال دول المدير التنفيذي بصـفته أحد المناصـرين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي لعام 2021. أثنت اللجنة على تقدم قائمة منسـقي الحماية من الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين والتحرش الجنسـي المدربين، وتدريب عمال حالة العنف القائم على الجنس (GBV)، فضـــلاً عن الشـــريك المنفذ لتقييمات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، والتدريب الإداري على تسوية النزاع، والدراسة الاسـتقصـائية عن السـلوك المحظور في محل العمل، وجهود زيادة الوعي، ودمج الحماية من الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين والتحرش الجنسـي في الخطة الإسـتراتيجية الجديدة 2022–2025. أشـارت اللجنة إلى الرضـا عن توفر تدريب الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الإنترنت لجميع الموظفين والشركاء المنفذين وإلى تضـــمين الحماية من الاســـتغلال والانتهاك الجنســـيين كجزء من عملية إدارة المخاطر في المؤسـسـات (ERM) وركزت على الحاجة لتيسـير الإبلاغ على المسـتفيدين. يجب أن تظل زيادة قدرات الشركاء المنفذين على معالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي من ضمن الأهداف الرئيسية أيضًا.

13. إصـــلاح منظومة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية إدارة التغيير. زُودت اللجنة بنظرة عامة مفصـلة عن التنفيذ النشـط لصـندوق الأمم المتحدة للسـكان لإصـلاح منظومة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري والإقليمي ومستوى المقار لأنها على صلة بالعمليات التجارية، ومكتب الدعم المشترك، والمباني المشـتركة، وإطار الإدارة والمسـاءلة. رحبت اللجنة بالتزام صـندوق الأمم المتحدة للسـكان القوي بإصـلاح منظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإضـافة إلى عمله في ظل مسـارات عمل مجموعة التنمية المسـتدامة التابعة للأمم المتحدة (UNSDG) المختلفة، في الجبهات التشـغيلية والبرمجية، بما في ذلك في القيادة المشـتركة لمجموعة ابتكار الأعمال التابعة لمجموعة التنمية المسـتدامة التابعة للأمم المتحدة. كما أثنت اللجنة بانتظام على حالة تنفيذ مبادرات إدارة التغيير في صـندوق الأمم المتحدة للسـكان، بما في ذلك المبادرة الخاصـة بتغيير الثقافة. أثنت اللجنة على دقة التوقيت التي سدد بها صـندوق الأمم المتحدة للسكان مسـاهماته في ميزانية مشـاركة التكاليف مع منسـقين مقيمين غير أنها عبرت مرة أخرى عن مخاوفها فيما يتعلق بتمويل نظام المنسق المقيم.

14. التمويل. حصـلت اللجنة عند فواصـل منتظمة على صـورة مفصـلة لحالة موارد صـندوق الأمم المتحدة للسكان الحالية والمتوقعة من حيث صلتها بالتمويل الأساسي وغير الأساسي فضلاً عن تقدم التنظيم فيما يتعلق بأهداف اتفاق التمويل. وبالإشـارة إلى أن صـندوق الأمم المتحدة للسـكان لبى 95 في المائة من أهداف اتفاق التمويل وأن الصـندوق فاق أهداف الموارد الأساسية، فقد اتفقت اللجنة مع الجهود الجاري بذلها لتوسـيع قاعدة المانحين للصـندوق (بما في ذلك من بلدان البرنامج) وضـمان التمويل الأكثر الاسـتدامة مع التأكيد على الفرص والمخاطر المحتملة عندما يتعلق الأمر بالعمل مع القطاع الخاص. كان من دواعي سرور اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة التعرف على عائد الاستثمار المتزايد من برنامج المنح الفردي.

15. مكتب الشؤون الإنسانية. قدم مكتب الشؤون الإنسانية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان تحديثًا لأولوياته في عام 2021 وقدم نظرة عامة رفيعة المستوى على التقدم الذي تم مقابل التوصيات الواردة من التقييمات والمراجعات المختلفة. لاحظ مكتب الشؤون الإنسانية أن الاحتياجات الإنسانية تفاقمت بسبب الجائحة، وأن الأنشطة الإنسانية مثلت جزءًا متزايدًا من التمويل والأنشطة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. لاحظت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة أنه يجب موازنة إدارة المخاطر مقابل الحاجة للاستجابة السريعة في الأوضاع الإنسانية المعقدة.

16. تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ونظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP). لاحظت اللجنة وجود تعقيدات وتحديات مرتبطة بتحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة. وقد تم إطلاع اللجنة على التطورات، بما في ذلك التأخيرات الناتجة، جزئيًا، عن تضرر الموردين بشكل كبير بجائحة كوفيد-19. عبرت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة عن تقديرها لقرار تكييف الممارسات التجارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان مع نظام تخطيط موارد المؤسسة الجديد، حيث أمكن، على عكس الطريقة الأخرى. أكدت اللجنة على أهمية وحدات الأعمال كونها في الصدارة لتحديد الفرص التي سيمنحها تخطيط موارد المؤسسة الجديد لتطوير العمليات وتحسين الهياكل وتخصيص الموارد، وكذلك إدارة المخاطر ذات الصلة. أكدت اللجنة على التحديات ذات الصلة بتنفيذ تخطيط موارد المؤسسة، بما في ذلك من حيث صلتها بالعلاقات والارتباط ببرنامج الأمم المتحد الإنمائي، ولاحظت أن تنظيف ونقل البيانات بحاجة إلى الإدارة عن كثب وبدقة. ووفقًا للجنة، احتاج تخطيط موارد المؤسسة إلى الرقابة الدقيقة، وأوصت بأن تنفيذ نهج تدريجي، بدءًا من يوليو 2022، قد يكون من الأمور الحكيمة.

17. فيما يتعلق بالأمن السيبراني، اعتبرت اللجنة أن "الخطر الإلكتروني" مسألة مهمة يجب مواصلة تركيز الاهتمام عليها. عرضت الإدارة على اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة المخاطر الإلكترونية التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والإجراءات المتخذة حتى الآن للاستجابة لها. لاحظت اللجنة أنه تم البدء في التدريب على التوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان بالنسبة إلى الموظفين والاستشاريين.

18. إطار الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المؤسسات. تم إطلاع اللجنة على معلومات منتظمة حول كيفية تطور إطار عمل الرقابة الداخلية ولاحظت، مع إبداء تقديرها، التقارب بين الجهود المتعلقة بإطار عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المؤسسات وتخطيط موارد المؤسسات. أكدت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة أن تطوير سياسة إدارة المخاطر في المؤسسات كان بمثابة خطوة مهمة وحاسمة في إطار عمل إدارة مخاطر المنظمة. شاركت اللجنة في مناقشة مع الإدارة حول العديد من جوانب مسودة السياسة وقدمت بعض التوصيات. تمثلت وجهة نظر اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة في أن مسودة السياسة نقطة انطلاق جيدة ويجب صياغتها وتنفيذها في أقرب وقت ممكن، متبوعة بمراجعة كاملة بعد عام من تنفيذها. ترى اللجنة أن السياسة يجب أن تظل مستندًا حيًا، ويجب تحديثها حسب الاقتضاء، بناءً على الدروس المستفادة والتغييرات التي تطرأ على بيئة التشغيل. وعلى نطاق أوسع، لاحظت اللجنة، مع إبداء التقدير، أن الإدارة لم تفكر في المخاطر فحسب، وإنما في بيئة التمكين على نطاق أوسع؛ ورحبت بالتطور الذي يشير إلى أن كبير مسؤولي المخاطر سيتواجد في مكتب المدير التنفيذي قريبًا.

19. إدارة سلسلة الإمدادات، بما في ذلك ضمان "المراحل الأخيرة". رحبت اللجنة بإنشاء وحدة جديدة لإدارة سلسلة الإمدادات، والتي تدخل حيز التنفيذ في يناير 2022، والتي ستساعد على تحسين الفعالية والكفاءة. وبخصوص الأنشطة التأكيدية، علمت اللجنة بتنفيذ طريقة "النهج المُنسَّق للتحويلات النقدية" على الشركاء المنفذين ولاحظت أن الإدارة كانت تقدم إجراءات النشاط التأكيدي في أثناء الربع الرابع لعام 2021، خاصة لأنها مرتبطة بتغطية التدقيق وعمليات التفتيش المفاجئة. لاحظت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة أن الأنشطة التأكيدية يجب أن تعتمد على المخاطر وليس التغطية. لاحظت اللجنة أن الأنشطة التأكيدية "في المراحل الأخيرة" شهدت تطورًا إيجابيًا، ما يحقق الشفافية التي تمس الحاجة إليها في التحويلات العينية، والتي ازدادت على مدار السنوات.

20. المشتريات. في تقريرها لعام 2020، لاحظت اللجنة أن الجائحة قد عجلت بالحاجة إلى ضمان استعداد المؤسسة لتسليم إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان بأمان وسرعة، وأن هذه الدروس ستنتقل إلى مرحلة ما بعد الجائحة. تم إطلاع اللجنة على حالة الاستجابة لكوفيد-19، والتوسع الثابت للمشتريات المشتركة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومبادرة الشراء الخضراء، والعدد المتزايد للموظفين المشاركين في معهد تشارتر لبرنامج الشراء والإمداد والحاصلين على شهادة CIPS، والتي كانت مفيدة في إضفاء الطابع المهني على معايير الخدمة.

21. لجنة استعراض الموردين ولجنة استعراض الشركاء المنفذين. تم إطلاع اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة على عمل لجنة استعراض الموردين ولجنة استعراض الشركاء المنفذين. رحبت اللجنة بتوقيع مذكرة التفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حيث عين صندوق الأمم المتحدة للسكان لجنة استعراض الموردين التابعة للمكتب كمختص لسماع حالات الصندوق، على أساس فرض رسوم على كل حالة. لاحظت اللجنة أن كبير موظفي المشتريات بصندوق الأمم المتحدة للسكان سيتخذ القرارات بناءً على توصيات من لجنة استعراض الموردين التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وكان من دواعي سرورها معرفة أنه لحماية مصالح المنظمة، يمكن لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان اتخاذ تدابير مؤقتة على وجه السرعة بناء على توصية من مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في أثناء استكمال التحقيق في ادعاء بارتكاب أحد الموردين لسوء التصرف الخطير، أو بناء على توصية من لجنة استعراض الموردين، مع انتظار مراجعة كاملة لتقرير التحقيق. كما رحبت اللجنة بإنشاء لجنة استعراض الشركاء المنفذين الجديدة، والتي تميز بين عملية الاستعراض المطبقة على الشركاء المنفذين والمقاولين التجاريين.

22. الموارد البشرية. اجتمعت اللجنة بالمدير، قسم الموارد البشرية، واطلعت على إعداد إستراتيجية السكان الجديدة؛ والملاحظات المتعلقة بأشكال العمل "الطبيعية الجديدة" منذ جائحة كوفيد-19؛ وإمكانيات المكاتب القطرية، والموظفين والشركاء المنفذين؛ وبناء مكان عمل شامل، وأشكال التدريب الجديدة؛ ومنصات تقارير الموارد البشرية الجديدة التي شكلت جزءًا لا يتجزأ من نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد الذي سيساعد المديرين على الإدارة من خلال أدوات مبتكرة.

23. البيانات المالية والاجتماعات المعقودة مع مجلس مدققي الأمم المتحدة.

عرضت الإدارة على اللجنة النهج المتبع لإعداد البيانات المالية لعام 2021. رحبت اللجنة بالمرونة المتوفرة للاستجابة للحالات الطارئة المعقدة والتدريبات المتوفرة للمكاتب القطرية والشركاء المنفذين. اجتمعت اللجنة ثلاث مرات مع ممثلي مجلس المدققين في عام 2021، مع ملاحظة التركيز على المسألة الموضحة في

البيانات المالية لعام 2020. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة للحاجة إلى الاتصال المستمر بمجلس المدققين وساندت مبادرات قسم الخدمات الإدارية لاتخاذ إجراءات مناسبة، بما في ذلك تقديم الأنشطة التأكيدية في أقرب وقت ممكن للمساعدة على منع هذا التكرار. كما اطلعت اللجنة على التخفيضات وآثارها على برنامج إمدادات صندوق الأمم المتحدة للسكان

24. وظيفة التقييم. علمت اللجنة، فيما يتعلق بخطة التقييم، أنه تم بلوغ كل المراحل الرئيسية (100 في المائة) وأنه تم تنفيذ كل التقييمات المركزية المقررة (100 في المائة) للعام 2019–2020. تشاورت اللجنة بخصوص خطة التقييم الرباعية المدرجة في الميزانية، 2022–2025، والتي عُرضت على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى 2022. رحبت اللجنة بمجمل الأداء القوي لوظيفة التقييم، بتحقيق 8 من 9 مؤشرات أو اقتراب تحقيقها. بخصوص النفقات، أُخبرت اللجنة بأن الانخفاض مقابل المؤشر المالي يرجع سببه في الأساس إلى انخفاض النفقات (قيود السفر) وليس إلى انخفاض توفر التمويل. تم تحذير اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة من الإنفاق التحفيزي على الجودة والكفاءة ولاحظت أهمية مراقبة تنفيذ توصيات التقييم.

25. مكتب خدمات التدقيق والتحقيق – التحقيق. واصلت اللجنة التعبير عن قلقها حيال ارتفاع حمل الحالات وأُخطرت بأن هذه الحالات كالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، والانتقام والتحرش لا تزال في مقدمة الأولويات مقارنةً بالحالات الأخرى. لا يزال عدد حالات الاحتيال المفتوحة مرتفعًا، الأمر الذي شكل مصدر قلق خاصًا. وأكدت اللجنة على الحاجة لضمان استمرارية العمل داخل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق. تقدم اللجنة المشورة إلى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بخصوص متابعة تحديد أولوية الحالات بقوة وأثارت احتمال استخدام استشاريين أو إسناد التحقيقات إلى جهات خارجية في القضايا الأقل حساسية. وشجعت اللجنة على تعيين استشاريين لضمان الجودة العالية وساندت خطة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق لإنشاء قالب لتأكيد الجودة لتسريع العملية.

26. مكتب خدمات التدقيق والتحقيق – التدقيق الداخلي. حصلت اللجنة على نتيجة تقييم مخاطر التدقيق الذي يؤيد عمليات التدقيق الجديدة المدروسة في خطة التدقيق لعام 2021 ولاحظت التغير إلى نهج منهجي أكثر تطلعية. أخطر مدير مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، مؤقتًا، اللجنة في أكتوبر بأن نموذج مخاطر التدقيق المستخدم حاليًا يجري تقييمه لجعله أبسط وأكثر تنظيمًا. أكدت اللجنة على الحاجة للمزيد من تحليلات الأسباب الجذرية لدعم التعلم المؤسسي والتحسينات التي تطرأ على العملية بشكلٍ أوسع ولمعالجة المشاكل الهيكلية الرئيسية التي ستساعد في الابتعاد عن تكرار الأخطاء في المستقبل. لاحظت اللجنة أنه قد تكون هناك قيمة في التشجيع على تنسيق أفضل بين الوظائف الإشرافية المستقلة. لاحظت اللجنة أن مراجعة تأكيد الجودة الخارجية يجب أن تتم في أقرب وقت ممكن. أشارت اللجنة إلى الممارسة الأخيرة لتوصيات التدقيق الداخلي في أو قريبًا من تاريخ استحقاقها لتتم مناقشتها في لجنة مراقبة التدقيق.

27. مكتب خدمات التدقيق والتحقيق – المكتب. رحبت اللجنة بالاتجاه الذي اتجه إليه مكتب خدمات التدقيق والتحقيق وأثنت على المبادرات المقدمة من المدير، مؤقتًا. ترى اللجنة أن التعيين المناسب لمدير جديد لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق أمرًا بالغ الأهمية. فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي، توصي اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة باستكشاف مكتب خدمات الداخلي والتحقيق للطرق والوسائل لتيسير استمرارية العمل السلسة على مستوى القيادة، مع ملاحظة أن المكتب يرأسه مدير في المستوى D-2 والمشرفين المباشرين في المستوى P-5. لاحظت اللجنة، مع إبداء التقدير، زيادة الاستثمار في مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في الميزانية المتكاملة، 2022–2025.

28. مكتب الأخلاقيات. اجتمعت اللجنة بمستشار شؤون الأخلاقيات وحصلت على نظرة عامة بخصوص الطلبات المتكررة المتعلقة بالاستشارات الأخلاقية. أُخطرت اللجنة بأنه ستتم مراجعة سياسة الانتقام المتبعة في صندوق الأمم المتحدة للسكان بمجرد مراجعة سياسة الانتقام الخاصة بالأمانة العامة للأمم المتحدة. لاحظت اللجنة أن مكتب الأخلاقيات يخطط لإجراء تحليل لبرنامج الإفصاح المالي ويتطلع لمراجعة النتائج. ترى اللجنة أن الإفصاح المالي يجب أن يكون سلسًا، وأن يركز على المخاطر المحيطة بتعارض المصالح ومنع الفساد، وأن يتضمن أقل عدد ممكن من الموظفين بناءً على العلاقة دون التضحية بالضوابط.

29. متابعة وحدة التفتيش المشتركة وتوصيات التدقيق الداخلي والخارجي. رحبت اللجنة بالعرض التقديمي وعدد التوصيات المغلقة وأثنت على الدفع التنظيمي القوي من قبل الإدارة لتتبع ورصد هذه التوصيات. أُخطرت اللجنة بأن شكل العمل عند بُعد لم يؤثر على ختام التوصيات.

IV. الخاتمة

30. في عام 2022، ستواصل اللجنة استعراض الأنشطة والسجلات والمخاطر والضوابط ذات الصلة، ولا سيما تلك المتعلقة بتحقيق النتائج المبينة في الخطة الإستراتيجية للفترة 2022–2025 وجدول عمل التنمية المستدامة لعام 2030. كما ستراجع المساهمات في إصلاح منظومة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفرص التحسين في الكفاءة والفعالية التنظيمية.

31. وستواصل اللجنة في جملة أمور متابعة المسائل التالية في إطار ولايتها:

(a) الوضع المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(b) مبادرات التغيير المختلفة التي أجرتها المنظمة، بما في ذلك ما يتعلق بإستراتيجية السكان الجديدة، فضلاً عن مواصلة تنفيذ إصلاح منظومة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(c) التطوير المستمر لإدارة المخاطر في المؤسسات والروابط بين إدارة المخاطر في المؤسسات وإطار العمل للرقابة الداخلية والمساءلة، بما في ذلك استكمال سياسة إدارة المخاطر في المؤسسات وبيان تقبل المخاطر.

(d) المخاطر ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تحويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد.

(e) التطوير المستمر لإدارة سلسلة الإمدادات، ولا سيما ضمان الشراء و"المراحل الأخيرة"، وأنشطة التعداد.

(f) تنفيذ إطار عمل "النهج المنسق للتحويلات النقدية"، بما في ذلك الدروس المستفادة من التدقيقات وعمليات التفتيش المفاجئة ذات الصلة.

(g) إجراءات تطوير التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين وكذلك التحرش الجنسي، بما في ذلك التحقيق في هذه الأنواع من الادعاءات.

(h) عمل لجنة استعراض الموردين ولجنة استعراض الشركاء المنفذين.

(i) حالة التقدم والإنجاز في خطط العمل السنوية لوظيفة التقييم ومكتب خدمات التدقيق والتحقيق وعمل مكتب الأخلاقيات.

(j) تنفيذ التدقيق الداخلي والخارجي وتوصيات التقييم فضلاً عن التوصيات من تقارير وحدة التفتيش المشتركة.

32. تعرب اللجنة عن شكرها للمدير التنفيذي ونائبي المديرين التنفيذيين السابقين والحاليين وكبار الموظفين وموظفي مكتب خدمات التدقيق والتحقيق ومكاتب الأخلاقيات والتقييم ومجلس المدققين وغيرهم من موظفي إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان والعاملين فيه الذين شاركوا بنشاط في أنشطة اللجنة وتعاونوا معها في الاضطلاع بمسؤوليات اللجنة في دعم المديرة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياتها الائتمانية للمجلس التنفيذي وفقًا لسياسة الرقابة التي اعتمدها المجلس التنفيذي.